دانت الخارجية الأردنية في بيان مساء الأربعاء، تصويت الكنيست الإسرائيلي على بيان لدعم السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية والأغوار الفلسطينية المحتلة. وقالت الخارجية "إن التصويت انتهاك صارخ للقانون الدولي وتقويض واضح لحل الدولتين ولحق الشعب الفلسطيني في تجسيد دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس المحتلة". وشددت على أنه لا سيادة لإسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة. في خرق للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي وخصوصا القرار 2334 الذي يدين جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير التكوين الديموغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 1967، إضافة إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أكد عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي وبطلان بناء المستوطنات وإجراءات ضمّ أراضي الضفة الغربية. وحذر القضاة من استمرار السياسات الإسرائيلية الأحادية الطرف التي تنتهك القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة، مجددا تأكيد أن جميع الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير شرعية وغير قانونية. ودعا الناطق الرسمي باسم الوزارة المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته القانونية والأخلاقية وإلزام إسرائيل وقف العدوان على غزة بشكل فوري والتصعيد الخطير في الضفة الغربية المحتلة، وتلبية حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني سبيلا وحيدا لتحقيق السلام العادل والشامل الذي يضمن الأمن والاستقرار في المنطقة. صوت الكنيست الإسرائيلي على مشروع قرار يعبّر عن دعم رسمي لفرض "السيادة الإسرائيلية" على الضفة الغربية المحتلة،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي